

الجمهورية التونسية
وزارة الشؤون المحلية والبيئة
الديوان الوطني للتطهير
مديرية التدقيق والتفقد



ميثاق التدقيق الداخلي
CHARTRE DE L'AUDIT INTERNE

جويلية 2017

توطئة:

هذا الميثاق يوضح مهام وصلاحيات المدقق الداخلي بالديوان الوطني للتطهير وعلاقته ببعض المصالح داخل الديوان وخارجه ويرتكز هذا الميثاق على المعايير الدولية لممارسة مهنة التدقيق الداخلي وأخلاقيتها مما يلزم المدققين الداخليين بلعب دور عملي في تحسين المردودية وضمان حسن سير أنشطة المؤسسة من جهة وضمان دعم الإدارة العامة لهم من جهة أخرى.

كما أن ميثاق التدقيق الداخلي هو مستند رسمي يحدد أغراض وسلطات ومسؤوليات نشاط التدقيق الداخلي. كما يحدد وضع نشاط التدقيق الداخلي ضمن المؤسسة، بما في ذلك طبيعة علاقة التبعية الوظيفية التي تربط بين الرئيس التنفيذي للتدقيق ومجلس الإدارة، ويخوله بالاطلاع على سجلات المؤسسة والاتصال بموظفيها والدخول إلى مختلف منشآتها، مما يلزم لأداء مهام التدقيق، كما يحدد نطاق أنشطة التدقيق الداخلي. وتكون الموافقة النهائية على ميثاق التدقيق الداخلي من صلاحيات مجلس الإدارة.

هذا الميثاق أنجز لتحسين الميثاق المصادق عليه من طرف مجلس الإدارة بتاريخ 28 ديسمبر 2001.

1/تعريف التدقيق الداخلي (المعيار 1010):

"يعتبر التدقيق الداخلي نشاطا مستقلا موضوعيا يضمن للمؤسسة درجة التحكم على العمليات التي يقوم بها كما يساعدها على تحسينها ويساهم في خلق قيمة مضافة داخلها.

ويساعد التدقيق الداخلي المؤسسة على بلوغ أهدافها بتقييم وتحسين نجاعة آليات التحكم في المخاطر في نظم المراقبة الداخلية وحوكمة المؤسسة وذلك حسب منهجية منظمة وعلمية."

وبهذا يمكن اعتبار التدقيق الداخلي وظيفة تقييم مستقلة في عملها وهدفها الأساسي مساندة الإدارة العامة والمسؤولين في القيام بالمهام المناطة بعهدتهم بصفة محكمة وعلى أحسن وجه.

2/ المبادئ والمعايير المهنية لتطبيق التدقيق الداخلي:

-الإنتماء :

المدققون الداخليين هم أجراء ينتمون للمؤسسة يحيطون الإدارة العامة علما بنتائج مهامهم خلافا لمراقبي الحسابات وأجهزة الرقابة الخارجية الذين لهم مهمة قانونية أو تعاقدية.

-الاستقلالية : (المعيار 1110)

للتدقيق الداخلي الاستقلالية التامة غير المقيدة التي تمكنه من إنجاز أعماله بموضوعية، وللإدارة العامة الدور الداعم للتحقق من استقلالية التدقيق الداخلي من خلال الهيكل التنظيمي، وتحديد نطاق عمله وخطته السنوية، لتنفيذ مهام التدقيق وأسلوب إصدار ومتابعة تقارير التدقيق الداخلي، وضمان تجرده من أي مسؤولية تنفيذية تحد من موضوعيته بما يتفق مع المعايير الدولية للتدقيق الداخلي (معيار رقم 1100 في شأن الاستقلالية والموضوعية).

- الموضوعية: (المعيار 1120)

تفرض هذه القاعدة على المدقق أن ينجز مهامه ويقدم استنتاجاته ومقترحاته بكل استقلالية وأمانة فكرية وموضوعية ومصداقية وحياد، لذا يجب ألا يكون المدقق في وضعية الخصم والحكم و لكن يمكن للمدقق

الداخلي أن ينصح بوضع إجراءات أو نظام مراقبة داخلية كما يمكنه الاطلاع على هذه الإجراءات قبل تركيزها.

ومن جانب آخر يجب أن يتمتع المدققون الداخليون عن تقييم الوحدات التي كانوا مسؤولين عنها سابقا (معيار 1130) منذ مدة سنة ويجب أن يقوم طرف خارجي عن وحدة التدقيق الداخلي بالإشراف على أي مهام تدقيق تتعلق بالوظائف التي كان الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي يتولى مسؤولية ما عنها.

- الشمولية:

بالاعتماد على ما سبق، نستنتج أن على التدقيق الداخلي أن يشمل كامل أنشطة الديوان وذلك بتقييم العمليات المنجزة من طرف جميع الوحدات واعطاء التوصيات الناجمة.

- دورية أشغال التدقيق:

تتم تدخلات المدققين بصفة دورية وذلك في ظرف معين وغير مستمر , لذلك يجب التمييز بين مهمات التدقيق و أعمال المراقبة المتواصلة التي هي أساسا من مهام المسؤولين المباشرين.

3/المهام الأساسية للتدقيق الداخلي:

يقوم التدقيق الداخلي بأداء نشاط رقابي تركيزي واستشاري بشكل موضوعي ومستقل، ويعمل على إضافة القيمة والتحسين والمساعدة في تحقيق الأهداف من خلال منهج نظامي منضبط لتقييم وتحسين فاعلية نظم إدارة المخاطر ونظم عمليات الضبط الداخلي وآليات الرقابة.

وتتمثل هذه المهام في:

1/ القيام بأعمال التدقيق الداخلي وفقا للقواعد والمعايير المتعارف عليها قانونيا وماليا وإداريا وعالميا للتحقق من مدى التزام الإدارات بتطبيق كافة النظم واللوائح المالية والإدارية المعمول بها.

2/ إعداد الخطة السنوية للتدقيق بناء على خارطة المخاطر للشركة ويقوم التدقيق الداخلي بعرض الخطة السنوية للتدقيق الداخلي على الإدارة العامة ومجلس الإدارة لمناقشتها واعتمادها.

3/ القيام بمتابعة التقارير المقدمة من مختلف الهيئات الرقابية الخارجية للتحقق من مدى التزام الإدارات وفى تطبيق التوصيات الصادرة في الغرض.

4/ تقديم تقرير شامل لمجلس الإدارة حول نتائج مهمات التدقيق الداخلي ونتائج متابعة تقارير الجهات الرقابية الأخرى.

- متابعة انجاز التوصيات الصادرة عن تقارير مراقب الحسابات (المدقق الخارجي)
- المشاركة في إعداد ملف طلب العروض لصفقات مدقق خارجي.
- تقييم نشاط مختلف مصالح الديوان ومراقبة تطبيق أدلة الإجراءات
- دراسة النظم المعتمدة للتأكد من مدى احترام قواعد تصرف الديوان ومخططاته وأدلة الإجراءات والقوانين والنصوص الترتيبية التي تنظمه.
- دراسة الإجراءات المتخذة لحماية ممتلكات الديوان
- التدقيق الفني المتعلق بإنجاز المشاريع واستغلال المعدات والصيانة
- دراسة مطابقة أهداف الوحدات العملية مع الأهداف العامة للديوان.
- متابعة تنفيذ القرارات الصادرة عن الإدارة العامة حول تدارك النقائص التي تسجلها تقارير التدقيق.
- لفت النظر لإعداد أو تحيين إجراءات العمل لتفادي النقائص المسجلة إثر مهمات التدقيق.
- لفت النظر للمخاطر التي يمكن أن تحول دون تحقيق أهداف الديوان.

4/مسؤوليات التدقيق الداخلي:

يتمتع التدقيق الداخلي عن أداء أية مسؤوليات ذات علاقة بصياغة نظم الرقابة الداخلية أو تنفيذها، والتي من شأنها التأثير على استقلاليته وموضوعيته اتجاهها، كما يجب ألا يكون له أية مسؤولية أو صلاحية تنفيذية للأعمال التي يقوم بمراجعتها، ولا يمنع ذلك من إبداء الرأي والمشورة حيال النظم وبعد تطبيقها

أو اقتراح معايير رقابية إضافية، ونخص بالذكر عملية منهجية الكشف والتقييم للمخاطر، والتي تعتبر من مسؤولية الإدارة المعنية.

5/صلاحيات التدقيق الداخلي:

للتدقيق الداخلي في إطار مهماته الصلاحية غير المقيدة وغير المحددة للاطلاع على كافة الأنشطة، والسجلات، والوثائق والأصول والممتلكات بصورة فعلية، والاتصال المباشر بكافة المستويات الإدارية بما يمكنه من أداء مهمته على أكمل وجه، وكذلك يملك المدقق صلاحية تحديد طبيعة وكيفية ونطاق وتوقيت أعمال التدقيق الداخلي المختلفة وفق نطاق العمل المشار إليه ضمن هذا الميثاق.

6/منهجية التدقيق الداخلي:

المعيار 2300: إنجاز أعمال التدقيق

تتضمن أعمال التدقيق، التخطيط للمهمة فمعينة وتقييم المعلومات المجمعة ثم تبليغ نتائج المهمة ومتابعتها.

7/ مراحل مهمة التدقيق:

يمكن تقسيم مهمة التدقيق الداخلي على ثلاث مراحل أساسية وهي:

✓ إعداد المهمة

✓ إنجاز المهمة

✓ ختم المهمة

8/ مكانة التدقيق الداخلي ودور الإدارة العامة في إنجاز مهامه:

يرتبط نجاح التدقيق الداخلي بمدى دعم الإدارة العامة له وسعيها لتوفير الاستقلالية والكفاءة المطلوبة للقيام بمهام التدقيق على الوجه الأكمل.

كما تأذن الإدارة العامة، بعد المعاينة والمصادقة على ما جاء في تقرير التدقيق، للوحدات بتطبيق التوصيات المقترحة. من هذا المنطلق يمكن استنتاج القواعد التالية:

- تكوين المدققين الداخليين:

(المعيار 1230): التصرف وتكوين الأعوان

" يستوجب على المدققين كسب المعارف والخبرات اللازمة للقيام بمهامهم على النحو الأكمل ومن واجب المسؤول على التدقيق الداخلي أن يسهر على التكوين المستمر لمعاونيه حتى يكتسبوا الكفاءة والخبرة اللازمة لدعم الصورة المشرفة لهذه الوظيفة."

- يمكن لمديرية التدقيق والتفقد لإنجاز بعض المهام، الاستعانة بكفاءات داخلية أو خبراء مختصين خارجيين بإذن من الرئيس المدير العام وبمقتضى عقود محددة ودقيقة زمنيا ومن حيث مجال التدخل.

9/ علاقة التدقيق الداخلي بمختلف الهياكل والمتدخلين:

1-9/ علاقة التدقيق الداخلي بمجلس الإدارة (المعيار 1111)

- يقدم المسؤول عن وحدة التدقيق الداخلي لمجلس الإدارة على الأقل مرة في بداية السنة تقريراً يستعرض فيه برنامج عملها السنوي كما يتم تقديم نشاط وحدة التدقيق وأهم النقائص المسجلة والتوصيات والحلول المقترحة وتقييم تدخلاتها.

ويقدم كذلك المسؤول عن وحدة التدقيق الداخلي إلى مجلس الإدارة كل 6 أشهر نتائج عمليات المتابعة لتقارير التدقيق الداخلي والخارجي.

2-9/ علاقة التدقيق الداخلي بمراقبة التصرف

يعتبر التدقيق الداخلي ومراقبة التصرف وظيفتين متكاملتين تتميزان بالتعاون والتشاور حيث يتولى مراقب التصرف تقييم التصرف ومؤشرات الإنتاج للديوان أما التدقيق الداخلي فهو يتولى تقييم نجاعة النظام المعلوماتي ويحرص على مصداقيته وصحة معلوماته.

9-3/ علاقة التدقيق الداخلي بالإدارات العملية

يحرص المسؤولون العمليون على تطبيق نتائج مهمات التدقيق التي لها علاقة بمهامهم والتي صادقوا عليها أثناء اجتماع اختتام المهمة المنعقد مع فريق المدققين.

كما يتعين على الوحدات العملية التعامل ومساعدة المدققين لإنجاز مهامهم.

9-4/ علاقة التدقيق الداخلي بالتدقيق الخارجي:

- التنسيق مع المدققين وهيئات الرقابة الخارجية

يجب التنسيق بين أشغال التدقيق الداخلي من جهة والتدقيق والمراقبة الخارجية من جهة أخرى حتى تشمل عملية المراقبة كافة الأنشطة والوظائف دون نقص أو تكرار، لذا يجب تنظيم لقاءات بين مختلف الهياكل لمناقشة المواضيع ذات الاهتمام المشترك، وتبادل برامج العمل وتقارير التدقيق والمذكرات الموجهة إلى الرئيس المدير العام وبإذن منه.

9-5/ علاقة التدقيق الداخلي بالتفقد:

تدخل التفقد ينحصر في المهمات المحددة وفيما بعد (A posteriori) أما التدقيق الداخلي فله أبعاد أخرى ذات صبغة وقائية ومستقبلية ليرتقي إلى مستوى الناصح والمستشار والخبير خاصة في تقييم المخاطر. فنشاط التدقيق مكمل لوظيفة التفقد وهما في تعاون كامل.

9-6/ علاقة التدقيق الداخلي بخلية الحوكمة:

يتم إرسال تقارير التدقيق التي وجد بها شبهات تحيل إلى خلية الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد وذلك لتمكينها من إعداد إحصائيات حول عمليات التحيل والتي تحيلها بدورها إلى الجهات المعنية

10/ الانفتاح على المحيط الخارجي:

يجب على إدارة التدقيق الداخلي وبترخيص من الرئيس المدير العام، أن تقيم علاقات تعاون وتبادل خبرات مع نظيراتها في المؤسسات والمنشآت العمومية الأخرى وكذلك مع المنظمات المختصة في

ميدان التدقيق والمراقبة (هيئة الخبراء والمحاسبين، الجمعية التونسية للمدققين داخل المؤسسات، المعهد الدولي للمدققين الخ...) وذلك قصد تطوير وظيفة التدقيق الداخلي.

11/ أهمية ميثاق التدقيق الداخلي:

إن ميثاق التدقيق الداخلي هو وثيقة رسمية ملزمة لجميع الأطراف المتداخلة

12/ الدخول حيز التنفيذ :

يدخل هذا الميثاق وبأثره المباشر حيز التنفيذ حال إمضائه من طرف السيد الرئيس المدير العام ومصادقة مجلس المؤسسة على ذلك ويمكن مراجعته عند الاقتضاء.

الخاتمة:

تدعو الإدارة العامة كافة المسؤولين بالديوان إلى اعتبار التدقيق الداخلي وظيفة من شأنها أن تساعدهم على الوصول إلى تحقيق أهدافهم المرسومة.

حيث أن المدقق الداخلي مطالب بإعانتهم على تجاوز النقائص والصعوبات التي تعترضهم أثناء قيامهم بمسؤولياتهم حتى يتمكن الديوان من مواكبة التطورات ورفع التحديات التي يواجهها.



الرئيس المدير العام

الحبيب عمران

